كلمة معالي السيد وزير الداخلية ، الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

بمناسبة افتتاح السنة الدراسية بالمدرسة الوطنية للإدارة

2019-2018

الجزائر ، يوم السبت 20 اكتوبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم
و الصلاة و السلام على سيدنا محمد ،
و على آله و صحبه إلى يوم الدين ،

- **السيدات والسادة الوزراء ،**
- **السيدات والسادة الولاة ،**
- **السيد المدير العام للمدرسة ،**
- **السيدات والسادة إطارات الدولة ؛**
- **الأسرة الإعلامية ؛**
- **أبنائي وبناتي الطلبة الأعزاء**
- **الحضور الكرام ؛**

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

نحتفي وإياكم اليوم، بهذا التقليد السنوي ألا وهو افتتاح السنة الدراسية 2019/2018 بالمدرسة الوطنية للإدارة "مولاي أحمد مدغري"، ونحيّي ونرحب بالوافدين الجدد إلى هذه الحاضنة المستنيرة بهم والمنيرة لإدارتنا بإطارات و كفاءات في أوج عطائها، لا يثنيهم شيء عن خدمة الوطن والمواطن.

لقد تبوأت هذه المدرسة بتاريخها ومساهمتها في بناء الإدارة الجزائرية مكانة مرموقة و متميزة بفضل رصيدها في مجال تكوين الإطارات الإدارية وفي شتى مجالات التخصص، وأودّ هنا أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل القائمين عليها من أجل أن تحافظ على بريقها، من الأسرة العلمية إلى كل العاملين بها، فهي بحق الركيزة والدعامة المتكيفة للدولة مع مختلف توجهاتها لاسيما المتعلقة منها بالتنمية الشاملة المتجددة المواكبة للتحديات الراهنة التي تفرضها الساحتين الوطنية والدولية، والتي تقتضي وجوبا الرفع من نوعية أداء و فعالية المرفق العام تصورا و ممارسة.

وتكييفا مع هذه التحديات كان لزاما على المدرسة تحيين برامج تكوينها وهياكلها وهو ما تكلل مؤخرا بتجسيد إصلاح هياكل المدرسة، والذي يمثل إنخراطا في أفق الإصلاح الإداري عموما وعصرنة المرفق العام، الشيء الذي يقوم على تكوين إطارات واعية بالرهانات الجديدة المتعلقة بالسياسات الوطنية في المجالات المتعلقة بإطلاق حركية إقليمية في بعديها التشاركي والاقتصادي لعمل الجماعات الإقليمية، ومسايرة المسارات الجديدة للنمو المتعلقة بالاقتصاد الرقمي و الاقتصاد المستديم.

وإن وجودنا معكم اليوم هو تدعيم لمجهودات المدرسة والمكانة المرموقة التي تحتلها في هرم المؤسسات التكوينية للنخبة، والتي هي في تكيف مستمر مع التحديات والرهانات

التي تواجه الإدارة الجزائرية، والتي عرفت تغييرات جذرية في الآونة الأخيرة بفضل سياسات الإصلاح التي باشرها فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي جعل المواطن في قلب كل ما تقوم به السلطات العمومية، بالقضاء على كل إجراء بيروقراطي وعصرنة هذه الإدارة وجعل خدماتها في متناول كل جزائري أينما حل وارتحل، وتبسيط إجراءاتها، هو إصلاح مضينا فيه وقد أتى بعض أكله، ولكننا لم نصل إلى ما نطمح إليه بإحداث ثورة رقمية في إداراتنا العمومية، وتقليص تدخل العامل البشري إلى أقصى حد في المعاملات الإدارية، كون هذا هو الضامن الوحيد للحد من كل العراقيل البيروقراطية.

لذلك يجب أن تعلموا بأن التحدي الذي ينتظركم في هذه التحولات الإجابية التي تعرفها إدارتنا العمومية، هو تغيير المفاهيم في ذهنيات أعوان الإدارة العمومية، فالمواطن اليوم يجب أن يحظى بكل الاهتمام من أجل معالجة قضاياه والتكفل الأمثل بانشغالاته، فهو سبب وجودكم ووجودنا جميعا في مختلف مناصب المسؤولية، وعليه فإن الدولة لم تبخل في توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، لذلك فعليكم أنتم يا من ستشكلون مستقبل الإدارة ومن خلالكم لكل الأعوان العموميون بأن تحرروا جميعا من القيود

البيروقراطية وأن تواكبوا التطور الحاصل في أساليب التسيير والمناجمنت العمومي فالعبرة بالنتائج.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

إن ورشات الإصلاح عديدة وتصب كلها لفائدة المواطن وازدهاره ورقيه، وقد أكد فخامة السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء الأخير المنعقد يوم 26 سبتمبر 2018، على تعميق هذه الاصلاحات لأن تكفل خدمة عمومية متحررة أكثر من أعباء البيروقراطية و تمكن أيضا من ترقية لامركزية فعلية تتيح تحسين الانصات و الحوار و الحلول من طرف السلطات العمومية أمام تطلعات المواطنين، وكذا الاسراع في تحسين مناخ الأعمال في بلدنا.

إنها بالنسبة لنا المحاور الأساسية للفترة القادمة، فاللامركزية هي خيار لا رجعة فيه، فبعد تنصيب الولايات المنتدبة على مستوى الجنوب سنة 2015، قد أمر فخامة السيد رئيس الجمهورية على تعزيز صلاحيات ولاتها المنتدبين بغرض تقريب الإدارة من المواطن وكفه عناء التنقل والرجوع إلى الولاية الأم وهو ما نعكف اليوم على تجسيده من خلال مراجعة إطاره القانوني.

كما نعمل اليوم على إحصاء كل المهام والإجراءات الممركزة المتعلقة بقطاعات النشاطات خاصة والتي سيتم تحويل التكفل بها محليا وفقا لمخطط عمل حكومي منسق.

لذلك فالرهانات التي تنتظركم ستكون فرصة سانحة لكم لإثبات ذاتكم وترك بصمتكم، فأنتم إطارات الغد الذين تحملون مشعل مشاريع العصرنة و التحديث بامتلاك الأدوات المنهجية والعملية لتحقيق عصرنة المرافق العمومية التي لا يمكن تجسيدها إلا بواسطة إطارات متحمسة و واعية و فعالة بما اكتسبوه من المهارات والكفاءات الضرورية في مجال التسيير العمومي سواء في مجال تصور الأعمال وتنفيذها.

وتكريسا لانفتاح المدرسة على التجارب الدولية، سيتم بحر هذا الأسبوع الإمضاء على اتفاقية مع معهد شنغهاي للإدارة، في مجال " تبادل الخبراء والطلبة ومشاريع البحث المشتركة في مجال الإدارة وبناء السياسات العمومية الإقليمية".

وتعضيدا لمجهود التكوين لإضفاء أكثر احترافية لعمل الجماعات الإقليمية و للرفع من فعالية نشاطاتها سواء من حيث المقاربة الإستراتيجية لتسيير المدن أو للاستجابة للمتطلبات المعقدة للتسيير العمومي المحلي الذي عليه أن

يتكفل بجميع أوجه التنمية المستدامة لمدننا، جاء تأسيس المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة ليرفع التحدي أيضا لتطوير التسيير العصري للمدينة و المحيط العمراني.

في هذا الإطار سنفتتح في غضون الأيام القادمة، الوافدة الجديدة إلى شبكة تكوين دائرتنا الوزارية، ألا وهي المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة بتلمسان، والتي ستكون قطب إمتياز تقني لمرافقة جهود الجماعات المحلية في مجال التهيئة العمرانية والحضرية.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

إن جزائر اليوم تقف على قواعد وأسس صلبة متطلعة لغد أفضل، وهذا لم يكن ليتَأتَّى، لولا القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي ضحى في سبيل إستعادة الجزائر لأمنها و إستقرارها ومكانتها الدولية، ولم يدخر جهدا في المبادرة بمسارات التحديث الكبرى سواء على مستوى تحسين الحكامة السياسية، الحكامة الاقتصادية الفعالة، أو على مستوى تفعيل السياسات الوطنية في مجال التهيئة الإقليمية و التجهيز العمومي بكل مكوناته للرفع من نسب النمو الاقتصادي و خاصة التنمية البشرية، وأنتم على دراية بالمكانة الدولية المرموقة لبلدنا في هذا المجال.

انطلاقا من هذا سيكون أيضا للجماعات المحلية، دور رياديا في بعث قاطرة الاستثمار الاقتصادي و التنموي المنتج و توسيع قاعدة الجباية المحلية بما يخدم المواطن و يوفر له سبل العيش الكريم في ظل إنجازات متواصلة متنامية هادفة للاعتماد على الثروة و الانتاج المحلي.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

إن مختلف مشاريع القوانين التي بادرت بها دائرتنا الوزارية، لاسيما مشروع القانون الموحد للجماعات الإقليمية الذي سيمنح فضاء واسعا للمنتخبين المحليين و الكثير من الصلاحيات في إطار تعزيز القرار اللامركزي بغية تحسين خدمات المرفق العام المحلي وإشراك المواطن في تسيير شؤونه وفي مختلف مراحل إتخاذ القرار.

و ستشهد هذه السنة زخما جديدا من الأحداث والإنجازات، والتي هي ثمرة مجهودات مختلف القطاعات، حيث سنشهد تسريع عمليات التنمية المحلية للولايات الحدودية وكذا باقي الولايات، والتي تندرج في المقاربات الجديدة القائمة على المشاركة و تفعيل البعد الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وكذا مواصلة تحديث المرافق العمومية المحلية بواسطة إدراج أنماط التسيير الحديثة كتفويضات المرفق العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما تقتضي المتطلبات المتزايدة و الملحة للمواطنين تجنيد كل أعوان الدولة، وخاصة على المستوى المحلي، من منتخبين و إطارات للعمل بشكل متناسق و بكل فعالية و شفافية حيث ينبغي تطوير أدوات وآليات الاتصال المؤسساتي والمجتمعي عبر تحسين صورة الهيئات العمومية عبر تكيفها مع التحولات التكنولوجية التي تشكل عامل اتصال قوي يجب إدراجه في صلب العمل اليومي لإدارتنا.

ونحن في هذا المسعى نشجع ولا ندخر جهدا في مجال تكوين إطاراتنا وموظفينا بمختلف مستوياتهم وأماكن تواجدهم، وتشجيعهم ، في هذا الإطار وكما هو الحال سنويا سطرت دائرتنا الوزارية برنامجا تكوينيا ثريا في عدة مجالات غايته الرفع من فعالية وأداء إطاراتنا وموظفينا وتكييفهم مع المحيط المتحول الذي يقتضي وجوبا العمل بالتسيير الاستراتيجي والوصول إلى هذا المستوى مرادنا.

حيث تتزامن هذه المناسبة مع انطلاق دورات تكوين وتحسين المستوى في عدة مجالات لفائدة موظفينا وإطاراتنا على مستوى مؤسساتنا التكوينية: مراكز تكوين موظفي الجماعات المحلية، مدارس الشرطة، المدرسة الوطنية للحماية المدنية والمدرسة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية.

كما لا تفوتني المناسبة دون الالتفاف إلى إبنائي الذين سبقوا إلى مقاعد الدراسة في هذه الحاضنة، وأتوجه لهم بخالص عبارات التشجيع، و أكد لهم حرصي رفقة طاقم المدرسة على توفير الظروف الملائمة لتمدرسهم حتى يتمكنوا من النجاح بجدارة واستحقاق .

لا يسعني في ختام إلا أن أعلن عن افتتاح السنة الدراسية 2019/2018، متمنيا لكم النجاح والتوفيق. وفق الله الجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.